المنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية :

ندعو الى الامتثال للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية باعتبار الاحتلال غير قانوني، ووقف كل أشكال التعاون العسكري مع دولة الاحتلال وفرض العقوبات

٢٦ يوليو ٢٠٢٦ - بيان حقائق

- أدى تصاعد عنف وإرهاب الصهيونية الدينية المدعومة من قبل جيش الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة يوم الجمعة ٢٤ تموز ٢٠٢٦، إلى حدوث ما كان متوقعا، الاعتداء المستمر على الفلسطينيين الذين يحاولون الدفاع عن أنفسهم، وشكل ذلك مادة لوسائل إعلام الاحتلال والناطقين باسمه، ابتداء من رئيس وزراء الاحتلال ووزراء الإرهاب في حكومته ووزير حربه ورؤساء الجيش وأجهزة الأمن، بالتحريض على ارتكاب مجازر وتطهير عرقي بحق المواطنين العزل في القرى والبلدات الفلسطينية.

- استغلت حكومة الاحتلال تلك الأحداث لتصعيد الانتهاكات الممنهجة بحق الفلسطينيين من توسيع لعقوبات الجماعية، الاجتياحات والاعتقالات والاغتيالات، والأخطر مزيداً من القرارات بتوسيع مشروع الاستيطان الاستعماري الاحلالي، وسط دعوات لإبادة ومحو قرى بأكملها عن الخارطة، وتشديد حواجز التفتيش وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية ودعوات لاجتياحات واسعة وإقامة مستعمرات جديدة.

- تحت ذريعة -التنزه» التي تتبناها وسائل اعلام الاحتلال الإسرائيلي للتغطية على الجرائم التي ترتكبها ميليشيات المستوطنين المسؤولة عن قتل ٢٧ فلسطينيا منذ مطلع العام وحتى صدور هذا البيان، ٢٢ منهم في محافظتي نابلس ورام الله، ليرتفع عدد الضحايا الفلسطينيين برصاص المستوطنين أو في صدامات بادروا بها الى ٦٨ ضحية منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وإصابة حوالي ٥٢٠٠ فلسطيني بجراح مختلفة سواء بالرصاص او العصي والقضبان الحديدية أو الحرق، فيما قتلت قوات الاحتلال ١١٢٢ فلسطينياً خلال الفترة ذاتها.

- تؤكد منظمات حقوق الإنسان وائتلافات المجتمع المدني الفلسطينية، أن الجرائم الأخيرة وقعت في سياق متصاعد من عنف المستوطنين المستعمرين المنظم والمدعوم من وزراء ونواب في حكومة الاحتلال وبتواطؤ من جيش الاحتلال وشرطته بقيادة الوزراء المتطرفين يسرائيل كاتس وبن غفير وسموتريتش، حيث يمتنع وزيرا الحرب والأمن الداخلي عن ملاحقة المستوطنين المتورطين بالجرائم ضد المواطنين الفلسطينيين ويتخلى جيش الاحتلال عن واجباته بموجب القانون الدولي كقوة محتلة في توفير الحماية للمدنيين الواقعين تحت الاحتلال.

- بناء عليه فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مغادرة مربع الإدانة والاستنكار والامتثال للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية باعتبار الاحتلال غير قانوني، ووقف كل أشكال التعاون العسكري مع دولة الاحتلال وفرض العقوبات ليس فقط على منتجات المستوطنات بل على دولة الاحتلال التي أنشأت نظاما استعمارياً قائما على الفصل والتمييز العنصري، وسط تصريحات ونوايا تهجيرية قائمة على فكرة الإبادة والتطهير العرقي وسلب الشعب الفلسطيني من مقومات الحياة الحرة الكريمة ومن حقه في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وفي الأثناء نطالب الأمم المتحدة بتوفير حماية فورية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

فلسطين، ٢٦ تموز ٢٠٢٦

الموقعون على البيان:

١. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
٢. مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية
٣. الإتحاد العام للمراكز الثقافية
٤. ائتلاف أمان
٥. مركز الدفاع عن الحريات - حريات
٦. الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء - استقلال
٧. بيالارا
٨. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
٩. المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء - مساواة
١٠. اتحاد الشباب الفلسطيني
١١. مركز بيسان
١٢. جمعية أصالة
١٣. مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات - المرصد
١٤. مؤسسة فلسطينيات
١٥. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
١٦. منتدى شارك الشبابي
١٧. مركز اعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس
١٨. مركز الدراسات النسوية
١٩. طاقم شؤون المرأة
٢٠. مركز الحريات الإعلامية - مدى
٢١. الحق
٢٢. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
٢٣. مركز الميزان
٢٤. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
٢٥. مركز القدس للمساعدة القانونية
٢٦. جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية
٢٧. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية مفتاح
٢٨. مركز واصل لتنمية الشباب

انتهى